رؤيـــة

■ ساطع راجي

موسم تكاثر الأحزاب

٢٠٠ حزب؛ الرقم كبير جداً في بلاد كالتي نعيش فيها، وهو يمثل توقع مفوضية الانتخابات التي سجّلت فعلا مايزيد على ١٤٠ حزبا حتى الآن، والرقم يعبّر عن أزمة وليس عن عافية كما قد يقول معظم الساسة؛ فصحيح أن الخروج من زمن الحزب الواحد يفتح الشهية لتشكيل احزاب كثيرة لكن ٢٠٠ اكثر مما ينبغي؛ وهي بالأساس ليست أحزاباً تعبّر عن قوى وتوجهات ومصالح لفئات اجتماعية، وإنما هي مشاريع فردية وعائلية أو شللية في أحسن الحالات، تعود معظمها لنواب موجودين فعلاً في العمل السياسي، وهم يسعون اليوم لتقوية موقفهم التفاوضي في تشكيل القوائم الانتخابية ويجدون في المنصب أو الوضع الحزبي طريقا جيداً للتسويق الإعلامي؛ فعبارة مثل "الأمين العام للحزب" فيها إغراء لايقاوم وبريق لايمكن تجاهله في بلادنا المغرمة بالألقاب.

عدد الأحزاب الكبير ليس دليل عافية للديمقراطية في العراق، بل على العكس، هو تأكيد للأزمة السياسية التي تعيشها الأحزاب بعد فشلها في ترسيخ الديمقراطية داخليا، وكذلك فشلها في ضمّ الشخصيات الجديدة إليها ومأسسة عملها؛ الأفراد المشتغلون في السياسة أو الذين نجحوا بإقناع زعيم ائتلاف ما بضمّهم الى قائمته ثم نجحوا في الانتخابات؛ هؤلاء لايريدون الدخول في قطيع الزعيم الأوحد لذلك اتجهوا لتشكيل احزاب منتفعين من امكاناتهم وظهورهم الاعلامي ووجودهم في السلطة؛ وكان هذا الوضع سيكون عادياً لو أن هؤلاء القادة الجدد للأحزاب المستحدثة يمثلون توجهات جديدة ويمتلكون برامج حقيقية تسهم في اخراج البلاد من الحلقة المفرغة؛ بل على العكس يريد القادة الجدد المشاركة في اللعبة نفسها ويسعون الى التحالف مع نفس الزعامات ولذلك هي عملية تكاثر وليست تطويراً.

إن تزايد عدد الأحزاب بهذه الدرجة يؤدي الى مزيد من المشاكل في ما يتعلق بتشكيل الحكومات، فكل كتلة نيابية سيكون عليها ادارة مفاوضات داخلية لإرضاء جميع مكوناتها، بالاضافة الى مفاوضات الكتل فيما بينها؛ كل غاضب لم يستفد من التشكيل سيتحول الى مؤسسة تهريج وتحريض لا تطرح بديلاً عن الأشخاص أو المشاريع؛ وبعيداً عن انطباق الشروط القانونية على التشكيلات لكونها أحزاباً، علينا مواجهة الحقيقة، حيث لا توجد احزاب في العراق، وإنما جماعات تتراوح في ادائها بين المشروع العائلي والفردي الهادف لجمع الأرباح وعمل العصابات المنظمة التي تستغل وجودها في السلطة ومقراتها الحزبية لارتكاب أعمال مخالفة للقانون بهدف جني الأموال.

ديمقراطيات عريقة؛ في مجتمعات تضمّ مكونات اكثر مما في العراق واختلافاتها أعمق ولديها رؤوس أموال تمكّنها من تشكيل احزاب لكن مع ذلك لم يظهر فيها إلا عدد محدود من الأحزاب؛ وذلك لأن الاحزاب القائمة قادرة فعلاً على استقطاب الشباب وكل الراغبين بالعمل السياسي ولا تستخدمهم كمروّجين أو كديكور يعبّر عن التنوع؛ كما أن الأحزاب في الديمقراطيات المعافاة تتفاعل مع المجتمع وتطوّر نفسها وتجدّد خطابها ولا تتمسك بزعيم أو قيادي حتى يموت وتحرم الآلاف من منتسبيها حق المنافسة داخل الحزب؛ بذريعة القيادة التأريخية، وإذا ما اجرت انتخابات داخلية ولم تكن النتائج على هواها سرعان ما تبتكر طريقة للتحايل على النتائج ومحو أثرها، أما بإضافة اعضاء للقيادة غير منتخبين أو ابتداع تشكيلات قيادية جديدة لتشتيت صنع القرار الحزبي.

العملية السياسية في العراق تستهلك كثيرا من المصطلحات والمفاهيم والمؤسسات وتسيء لجهود إنسانية عظيمة لتنظيم وتطوير العمل السياسي؛ هذه عملية تخريب لأذهان الناس ومستقبلهم.

إن تزايد عدد الأحزاب بهذه الدرجة يؤدي الى مزيد من المشاكل في ما يتعلق بتشكيل الحكومات، فكل كتلة نيابية سيكون عليها ادارة مفاوضات داخلية لإرضاء جميع مكوناتها.

جمهور الفيسبوك..العراقي والمصري.. مقاربة سيكوبولتك

□ د. قاسم حسين صالح

ما كان في توقعات جامعة هارفرد أن يتحول موقعها الإلكتروني الخاص بطلبتها الذي ابتكره مارك زوكربيرج وداستين موسكوفيتز وكريس هيوز في ٢٠٠٤ الى وسيلة تواصل اجتماعي يستخدمها أكثر من مليار في قارات العالم. وما خطر ببال المناضلين العراقيين في اربعينيات وستينيات القرن الماضي أن يأتي زمن يستغنون فيه عن رسائل كانوا يلفونها لف سيجارة (المزبن) فيما هي تصل في اللحظة الى من يريدون إبلاغه في موعد تظاهرة أو اجتماع حزبي.

وكان زمن الفيسبوك العربي هو العام ٢٠١١، وكانت الدهشة (المعجزة) أنه أسهم في الإطاحة بأقوى ثلاثة أنظمة عربية دكتاتورية فاسدة. والمفارقة أن الثورات في التاريخ ارتبطت بأسماء اشخاص، زعماء، قادة، أبطال، إلا أن بطل ما حدث للعرب في (يناير / كانون الثاني، فبراير/ شباط، ٢٠١١) كان بائع خضار راح يشكو حاله الى الحكومة لتساعده في قوت أسرته، فصادرت بضاعته وركلت عربته برجل شرطية مع صفعه بيدها على وجهه مصحوبة بتحقير ومسبّة. وما كان لـ"بو عزيزي" الذي احرق نفسه في (١٧ كانون الأول ٢٠١٠) أن يكون بطلاً ويحظى بالشهرة لولا الفيسبوك!

وكان بإمكان الفيسبوك أن يطيح أيضاً بأفسد وأفشل حكومة في العراق أو يجبرها، في الأقل، على تحقيق مطلب واحد من مطالب المتظاهرين.. إصلاح القضاء مثلا، دعك من محاكمة الفاسدين الذين وصفتهم المرجعية بالحيتان واللصوص.

فما السر أو السبب الذي عطّل وظيفة الفيسبوك عن تحقيق مطلب في العراق يعدّ ثانوياً بالمقارنة مع ما حققه في مصر؟

كنا أجرينا استطلاعاً بتاريخ (٤ ايلول ٢٠١٦) نشر في (المدى) بعنوان (العراقيون والفيسبوك الذي خذلوه)، واعدنا الاستطلاع نفسه في (٤ كانون الأول ٢٠١٧) لنتقصّى واقع (الفيسبوكيين) العراقيين ومقارنته بواقعه في مصر للوصول الى مقاربة سيكولوجية سياسية بين الجمهورين، فوجدنا في الفيسبوك العراقي أنّ الذي ينشر صورته الشخصية يحصل على مئات التعليقات والاعجابات، فيما الذي ينشر موضوعاً سياسياً أو ثقافياً يحصل بالكاد على عشرة تعليقات وبقدرها أو يزيد قليلاً من الاعجابات. ولقد تبيّن أنّ جماعة منهم مصابة بعلتين سيكولوجيتين: النرجسية الاستعراضية والسعي الى الشهرة بهدف التباهي بكثرة المعجبين من خلال نشر صور بأوضاع مختلفة تتكرر لدى البعض اسبوعياً دون ذكر المناسبة!.

وباستثناء المناسبات الاجتماعية الهادفة، فإن أهمّ النتائج التي خرجنا بها، هي أن الفيسبوك صار لدى اغلب العراقيين وسيلة تنفيس وتفريغ عما أصابهم من احباطات وخيبات، بعد أن مارس في البدء دور الناقد والناصح للحكومة والبرلمان، ثم التحشيد ضدهما، وانتهى في آب ٢٠١٦، الى أن يتخلى اغلب العراقيين عن وظيفته في التحريض على المشروع، ليتحول الى ممارسة السخرية والاستهزاء من اشخاص في الحكومة والبرلمان، ونشر فضائح أو افتراءات عن هذا وذاك في السلطة.. ظناً منهم أنها ستؤدي الى تسقيطهم سياسياً.

ولقد أعدنا الاستطلاع في الشهر الأخير من عام ٢٠١٧، فكان الحال ذاته، مع نتيجة غاية في الأهمية، هي أن السخرية من اشخاص في الحكومة والبرلمان التي كانت شائعة في الفيسبوك قبل سنة ونصف، تحولت الآن الى السخرية من الشعب العراقي!. والمؤلم انهم ما عادوا يهتمون حتى بالقضايا التي تتعلق بأوضاعهم البائسة. فعلى سبيل المثال، أحدثت قضية إحالة نواب رئيس الجمهورية الى القضاء في (٣ كانون اول ٢٠١٧) ضجة إعلامية وحكومية وشعبية، ومع ذلك فإن المنشور الخاص بهذا الحدث حصل على ستة تعليقات و٢٥ اعجاباً، فيما حصل منشور يخص تناول غداء بين اثنين على ٩٥ تعليقاً و٢٢٥ اعجاباً، ما دفعنا الى أن نتوجه بهذا التساؤل:

(لو أن مثل هذا الحدث حصل في مصر قبيل ثورتها، فكيف سيكون الفيسبوك، مع أن العراقيين يعيشون الآن بداية ثورة ضد الفاسدين؟).. إليكم نماذج من الإجابات كما هي:

• دكتور، اعتقد الأحباط اصاب كل العراقيين سبّب لنا حالة من اليأس

• إن الملل وفقدان الأمل من الذي حصل ويحصل على مدى عدّة سنوات جعل الكثير يسمع اكثر مما يتكلم وينتظر الآخر يتصرف ليتفرج وهنا الكارثة

• أوليس هذا هو التدهور الذي اكتسح الشخصية العراقية!

• واقع مجتمع مرير لا يلفت انتباهه في مواقع التواصل الاجتماعي سوى المظاهر البراقة

• هذا مؤشر على إحباط يعيشه الفرد العراقي ويعكس حالة القنوط

• الظاهر نحن لا نريد الحياة وإلا ما جعلنا هؤلاء يحكمون بلدنا

• التجهيل وابتعاد المثقفين عن تنوير الشعب بما يجري

• إذا فرضت على الإنسان ظروف غير انسانية ولم يتمرد، فسيفقد انسانيته شيئاً فشيئاً (جيفارا).

والمؤلم إن كثيرين وصفوا الشعب العراقي بأنه (همج رعاع ينعقون وراء كل ناعق / شعب الشعلية/ خاضع وخانع للحكام منذ نشأته / ننتظر الجندي الأمريكي لتخليصنا من هذه الشرذمة الفاسدة التي خربت ودمرت وعاثت فساداً، لأن الشعب لا فائدة منه / سيعيدون انتخابهم لإيمانهم بأن الشين اللي تعرفه احسن من الزين اللي ما تعرفه / المثقفون أو المدعون بالثقافة.. معظمهم انتهازيون بلا ضمير يلطمون بكل عزاء.

جمهور الفيسبوك المصري

من بين عشرات المقالات، اخترت لحضراتكم مقالة نشرتها The New York Times)) بعنوان How an Egyptian Revolution Began on Facebook)) تؤكد فيه أنّ الفيسبوك (لعب دورا تنظيميا أساسياً في اسقاط رئيس اكبر دولة عربية، وإن شرارة الثورة انطلقت على يد شباب من مواقع التواصل الاجتماعي). وتروي الصحيفة، كيف تم اعتقال مؤسس صفحة الفيسبوك المصرية (وائل غنيم، ٢٩ سنة) بعد يومين من اندلاع الثورة، وصفحة (كلنا خالد سعيد، ٢٨ سنة) الشاب (الاسكندراني) الذي مات تحت التعذيب.. وكيف استطاع الفيسبوك أن يحشد ملايين المصريين في ساحة التحرير ليكون هو بطل (ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني٢٠١١)، التي اندلعت احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وعلى ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك، مع انه لم يكن بحجم فساد قادة احزاب الإسلام السياسي في العراق!

المقاربة:

يكمن السبب الرئيس في تركيبة الشخصيتين المصرية والعراقية. وبالصريح فإن الأحداث ولّدت لدينا الشعور بأن المصريين يحبّون مصر اكثر من حب العراقيين لوطنهم العراق.. وهذا يعود الى أن (المواطنة) متأصلة لدى المصري اكثر من تأصلها لدى العراقي.. لعدّة اسباب أهمها:

- إن المصريين هم الذين اسقطوا نظام حسني مبارك، فيما اميركا هي التي اسقطت نظام صدام حسين.. وشتان بين الحالين، فالأول يوحّد الشعور بحب الوطن ويعزز لدى اهله دافع التحدي لإسقاط أية حكومة تنفرد بالسلطة وامتيازاتها، فيما الثاني يضعف هذا الشعور. وبالتحليل السيكولوجي فإن الجماهير التي تنجح في اسقاط حكم مستبد فاسد، يتعزز لديها فعل التمرّد وروح التحدي وتنجح في اسقاط نظام حكم يليه يفشل في تحقيق المطالب التي ثار من اجلها.. وهذا ما حصل للمصريين في إسقاطهم حكم الأخوان، فيما عجز العراقيون عن إحالة فاسد واحد للقضاء نهب المليارات.

- يوحّد غالبية الشعب المصري مذهب إسلامي فيما يتوزع العراقيون بين مذهبين اسلاميين، ما يعني أن الحاكم الفاشل الذي يثور عليه نفس أفراد طائفته لا يجد لفشله تبريراً طائفياً، فيما الحاكم في العراق يغذي الشعور االطائفي ويشيع الخوف فيهم أن أزيح عن الحكم .

- إن السياسيين العراقيين محميون من قوة عالمية هي اميركا ومحصّنون أمنياً بمساحة ١٠ كيلومتر مربع، فضلاً عن أنّ لدى كل مسؤول كبير فوجاً عسكرياً يحميه، فيما السياسيون المصريون وجهاً لوجه امام الشعب. وهذا يعني سيكولوجياً، أنّ الشخصية المصرية ما عادت تخشى حكومتها وإن تنامي الشعور بالمواطنة لدى المصريين صار يخيفها، فيما شعرت الشخصية العراقية بالعجز من اصلاح الحال عبر تظاهرات بدأت من شباط ٢٠١١، وصاروا يتبادلون عبارات التيئيس وإن (الوطن انباع).

إن الخطيئة الكبرى التي يمارسها جمهور الفيسبوك العراقي هي أنه يحمّل الشعب العراقي بقاء سوء الحال ويصفه بأنه غبي، مع أن دراسة اجنبية حديثة توصلت، الى أن الشعب العراقي هو أذكى شعوب المنطقة. وتصرفه هذا يعني سيكولوجياً، انه يمارس آلية (الترحيل) بتحميل الشعب تهمة الخنوع وتبرئة ذاته مع أنه من هذا الشعب، فضلاً عن خطيئة ثانية يمارسها مثقفون في إشاعة الإحباط بين جمهور الفيسبوك.

على أن الرهان يكون بممارسة جماهير ساحات التحرير وشوارع الثقافة (المتنبي..) بخلق فيسبوك يشيع روح التفاؤل، وإن (لا يستوحشوا طريق الحق لقلة سالكيه)، وعليهم أن يستنهضوا بمنشوراتهم الكامن في الشخصية العراقية، فمن قبل الاسلام، وصف العراقيون بعنفوانهم وأنهم (ما استسلموا لضيم ولا رضخوا لظالم ولا انبطحوا لسلطة!).

قضية للمناقشة

جدول أعمال للتحرر

□ فريدة النقاش

يطرح علينا القرار الأمريكي الخاص بالاعتراف " بالقدس" عاصمة لإسرائيل قضايا كانت قد تراجعت على جدول أعمالنا في ظل السياسات الجديدة التي انتهجتها الطبقة الحاكمة بعد حرب ١٩٧٣ ثم بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي، وزيارة " السادات" لإسرائيل. جرى منذ ذلك الحين ابتداع قاموس جديد أخذ يسيطر بالتدريج على الحياة السياسية والحياة العامة، يصف السياسات الجديدة التي كانت محورها امتلاك أمريكا لـ٩٩٪ من أوراق الحل كما قال "السادات" ويتجاوز هذا الاستحواذ الأمريكي ميدان الصراع العربي الإسرائيلي ليطول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخيارات التنمية ومناهج التعليم .

وتراجعت بالتدريج أدبيات حركة التحرر الوطني مع التعتيم عليها والسخرية منها عبر المنابر الإعلامية الليبرالية الجديدة والرأسمالية الطفيلية التابعة، وبدأ وضع أسس الثقافة التجارية الاستهلاكية، وراجت المثل العليا والقيم الأساسية للتبعية، وأصبح الحل الفردي بديلاً عن التضامن والنضال الجماعي من أجل ما سماه" جمال عبد الناصر "تذويب الفوارق بين الطبقات".

وكان توقيع " اتفاقيات كامب دافيد" ثم اتفاقية الصلح بين مصر وإسرائيل بداية لانفراط عقد التضامن العربي، هذا الانفراط الذي عزل الحكومة المصرية لفترة قصيرة إلى أن التحقت بها بقية الحكومات العربية، إلا القلة التي ظلت وفية . ولو شكلاً .لتراث النضال العربي من أجل تحرير فلسطين، متطلعة إلى الوحدة العربية كأداة وهدف في نفس الوقت، والآن أصبح الحديث عن الوحدة العربية ضرباً من الأحلام وموضوعاً للسخرية!

وتواكب ذلك كله مع التغيير القسري للسياسات الاقتصادية والاجتماعية تحت ضغط بل وتهديد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وهي الأذرع الاقتصادية للتحالف الأمبريالي المكون من أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان، وذارعه العسكري حلف الناتو .

وسقطت في ظل القاموس الجديد للاختيارات السياسية والاقتصادية مصطلحات الاستعمار والأمبريالية والتبعية التي رأى فيها الحكام قدراً لا يمكن مقاومته، وأصبحت السيادة الوطنية فكرة تنتمي إلى الماضي، كما أصبح التحرر هدفاً مستحيلاً لأن العالم أصبح " قرية صغيرة " تتشابك فيها كل المصالح والبلدان، وهم يطرحون هذه المفاهيم ويروّجون ليبرروا التبعية وكأنهم غير مسؤولين . عبر سياساتهم . عن هذا المآل .

انخرط كلٌ من الإعلام والتعليم في ترويج القيم الجديدة عبر البرامج والمناهج، بدعوى القبول بالأمر الواقع والتعامل معه كما هو ، والتخلص نهائياً من فكرة تغييره ، وتولت أجهزة الأمن التي استفحل نفوذها ملاحقة من يطرحون فكرة التغيير ويناضلون من أجلها وتحت رايتها .

وأصبح الطابع الأساسي لمناهج التعليم . فضلاً عن التلقين . عبارة عن شذرات ومعلومات سطحية مجزأة لا يربط بينها رابط ، وهو الطابع المميز للثقافة التجارية الاستهلاكية التي تهدف أساساً إلى تكوين موظفين مطيعين يدينون بالولاء لا فحسب للأفكار السائدة، وإنما أيضاً للمراكز الاستعمارية الكبرى باعتبارها مهد الحداثة والعلم والتقدم، ولأنهم غرباء عن المنهج النقدي والتفكير العلمي الموضوعي لا يدركون التناقض العميق في البناء الأمبريالي، ولا يرون في هذه المراكز سوى التقدم العلمي والحداثة، ويصبح حلم حياة قطاع كبير منهم هو الهجرة، إلى هذه البلدان والبحث عن التقدم والثراء فيها .

وتتعامل مناهج التعليم مع القضية الفلسطينية وقضية " القدس" وما حدث لها بمعزل تام عن الظاهرة الامبريالية، فتبدو كأنها قضية بلا تاريخ اتساقاً مع النظرة الوضعية التي ترى الأمور من الخارج وهي تتوافق مع الليبرالية الجديدة التي تخاصم الرؤية التقدمية النقدية للعالم باعتبارها العدو الفكري لها، هي التي برعت في استخدام الأفكار كأدوات لبناء مشروعها وفرضه على العالم عبر الإعلام وثورة الاتصال .

وقد أدى تجاهل الدور الأمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية إلى المأزق الشامل الذي تعيشه قضية تحرير فلسطين وفي القلب منها " القدس" ، لأن السياسة العربية قبلت بأمريكا كوسيط على مدى ثلاثين عاماً منذ سقوط المنظومة الاشتراكية وحتى الآن. فما أحوجنا الآن بعد هذا الموقف السافر للولايات المتحدة الأمريكية ضد القضية الفلسطينية إلى أن نعيد ترتيب جدول أعمالنا بل ووضع جدول جديد لنخرج من حالة رد الفعل إلى الفعل ، بدءاً بتحليل التجليات الزائفة للوعي التي انتجها المجتمع القائم على الاستغلال والاستبداد، وهو المجتمع الذي طالما أنتج العنصرية والتعصب والاستعلاء واحتقار الذين يملكون للذين لا يملكون، وهو المجتمع الذي استخدم التعليم والإعلام والمؤسسة الدينية لترويج هذا الوعي الزائف الذي علينا أن نكافح طويلاً من أجل التخلص منه برؤية الأشياء والعلاقات على حقيقتها.

صحيح إن سطوة الرؤية الأمريكية على العقول والقلوب في العالم أجمع هي قوة قاهرة حتى أن فيلسوفاً فرنسياً مخضرماً يتساءل : كيف أصبحنا أمريكيين ولماذا ؟ لكن علينا أن نتذكر مع ذلك أن شعباً فقيراً صغير العدد هو الشعب الفيتنامي قد استطاع في منتصف القرن الماضي إلحاق هزيمة عسكرية مدوّية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت الرؤية التحررية الثاقبة هي إحدى أدواته البتارة، وما أحوجنا نحن العرب لبلورة رؤيتنا.

للبسار در

الحـــق في الـتـظـاهـر

□ حسين عبد الرازق

عمّت دول العالم مظاهرات رافضة لقرار الرئيس الأمريكي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها . هذا القرار الذي ضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية والقانون الدولي وقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر في أول آب من عام ١٩٨٠ بإجماع أعضاء المجلس، والذي أكد أنه ليس من حق إسرائيل نقل عاصمتها للقدس والتي تعتبر أرضاً محتلة، واعتبر أن خطوة مثل هذه تأجّج الصراع في الشرق الأوسط .

وكان قرار مجلس الأمن قد صدر عقب إصدار إسرائيل ما سمي بـ"قانون أساس : أورشليم القدس عاصمة إسرائيل" الذي ضم القدس الشرقية المحتلة إلى القدس الغربية وإعلانها عاصمة لإسرائيل في ٣٠ يوليو ١٩٨٠ ولم تستجب دول العالم لهذا القرار الإسرائيلي المنفرد، وأبقت سفاراتها في تل أبيب باستثناء ١٣ دولة فقط هي " بوليفيا، وشيلي ، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الدمينكان، والسلفادور، وأكوادور، وجواتيمالا وهاييتي، وبنما، والإوروغواي، وفنزويلا ، وهولندا" .

وقد عبّرت شعوب العالم وحكوماتها عن رفضها لقرار الرئيس الأمريكي ترامب، سواء في فلسطين والوطن العربي، أو آسيا أو إفريقيا أو الاتحاد الأوربي، أو في الولايات المتحدة نفسها .

وكانت التظاهرات السلمية هي الأسلوب الذي اختارته شعوب العالم للإعلان عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ورفضها لقرار الرئيس الأمريكي .

ولم يشذ عن هذا الاجماع إلا إسرائيل وجمهورية التشيك والحكومة المصرية ! .

فقد رفضت وزارة الداخلية طلب عدد من الأحزاب تنظيم وقفة "وليست تظاهرة" أمام جامعة الدول العربية ضد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "إعلان القدس عاصمة لإسرائيل" والتي كان مقرراً لها الأحد ١٠ كانون الأول ٢٠١٧.

وعندما نظم عدد من الصحافيين والشباب وقفة أمام نقابة الصحفيين اعتراضاً على قرار الرئيس الأمريكي ، ألقت الشرطة القبض على ١١ من المشاركين في الوقفة من بينهم ٤ صحافيين، واحالتهم لنيابة قصر النيل للتحقيق معهم بتهمة "التظاهر بدون تصريح " ضاربة عرض الحائط بالمادة ٧٣ من الدستور والتي تنص على أن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون "فقد حاول القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بشأن التظاهر"حق التظاهر بالاخطار" ، إلى "طلب ترخيص " .

والأخطر أن وزارة الداخلية لم تلتزم بهذا القانون الذي يعطي الحق لوزارة الداخلية في منع المظاهرة أو الاجتماع والموكب في حالة حصول جهات الأمن على معلومات جدية عن انصراف نيّة المنظمين أو المشاركين في التظاهرة للإخلال بالأمن أو النظام العام أو تعطيل الإنتاج أو تعطيل مصالح المواطنين أو إيذائهم أو تعريضهم للخطر أو الحيلولة دون ممارستهم لحقوقهم وأعمالهم أو التأثير على سير العدالة أو المرافق العامة أو قطع الطرق أو المواصلات أو النقل البري أو المائي أو الجوي أو تعطيل حركة المرور أو الاعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة أو تعريضها للخطر (المادة ٧ من القانون).

واتحدي أن يكون لدى الأمن مثل هذه المعلومات، فالموقع الذي تم اختياره للوقوف يقطع باستحالة وجود مثل هذه الأخطار، كذلك فموضوع المظاهرة . أي الاحتجاج على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل . يؤكد ذلك .

وطالما استمر وجود قوانين تنتهك الحقوق الدستورية وتخالف المواثيق الدولية كقانون "تنظيم حق التظاهر" فسيستمر تغول الدولة البوليسية، وانتهاك الحقوق والحريات العامة، وتحويل الدستور إلى حبر على ورق، ومن ثم تعقد الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نعيش في ظلها الكئيب منذ سنوات.